أوغلو يتهم برلين بـ «مناهضة الإسلام»

ألمانيا: رصدنا ارتفاعاً ملحوظاً في التجسس التركي علينا

وزير الخارجية التركي مولود تشاويش أوغلو

أنقرة – برلين – «وكالات»: انتقد وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو أمس الأربعاء، المشاعر المناهضة للإسلام والسلوكيات المعادية للأتراك في ألمانيا.

وقال في تصريحات صحفية في برلين: «في ألمانيا نرى أن العديد من السياسة والصحافة بشكل عام، والسلطات تتعامل بشكل سلبي للغاية ومناهض بشدة للأتراك، بل ونرصد مشاعر الرهاب من الإسلام، هذا ما نراه غير مقبول، واتجاه خطير للغاية».

ودعا وسائل الإعلام للكف عن «الدعاية السوداء» ضد الأتراك.

ومن ناحية أخرى، قال تشاووش أوغلو إنه بحث مع نظيره الألماني المكان المحتمل لتنظيم حشد للرئيس التركي رجب طيب إردوغان في ألمانيا، وقال إن ألمانيا ستتخذ كل الإجراءات الأمنية لتنظيم الحشد لكنه لم يوضح في أي مدينة سينظم.

وأضاف أنه أبلغ نظيره الألماني زيغمار غابرييل أن أنقرة «انزعجت للغاية» من إلغاء فعاليات كان سيتحدث فيها وزراء أتراك في ألمانيا، وأن هذا يجب ألا يتكرر. وذكر أن تركيا ترغب في استمرار صداقتها بألمانيا.

من جهة أخرى انهمت الهيئة الاتحادية الألمانية لحماية الدستور (الاستخبارات الداخلية) أمس الأربعاء، الحكومة التركية بتنامي نفوذها على الأتراك المقيمين في ألمانيا على خلفية التوترات الداخلية في تركيا.

وأعلنت الهيئة أمس في برلين، أنه تم رصد «ارتفاع ملحوظ في الأنشطة الاستخباراتية لتركيا داخل ألمانيا».

وذكرت الهيئة أن من بين تلك الأنشطة الموجهة من الحكومة التركية، التجسس على معارضي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ومحاولة التأثير على الجالية التركية والقيام بحملات ترويجية وحملات تضليل.

وقال رئيس الهيئة هانز-جيورج ماسن، «نرى منذ فترة طويلة أن النزاعات في تركيا لها تأثيرات أيضا على الوضع الأمني في ألمانيا»، موضحا أن الشقاقات بين المعسكرات السياسية المختلفة في تركيا ينعكس صداها داخل ألمانيا أيضا.

وأضاف ماسن «هناك خطورة من تصاعد هذه النزاعات بالوكالة بين أنصار حزب العمال الكردستاني والأتراك القوميين أو اليمينيين المتطرفين»، موضحا أن هناك خطورة آخذة في الازدياد والتسارع من كلا المعسكرين، المؤيد والمعارض لأردوغان.

وذكر ماسن أن النزاع التركي الداخلي يجري نقله منذ سنوات إلى ألمانيا وله تأثيرات على الوضع الأمني للبلاد، مضيفا أن هناك تزايداً ملحوظاً في التوترات بين أنصار حزب العمال الكردستاني المحظور في ألمانيا وتركيا والأتراك القوميين داخل ألمانيا.

تجدر الإشارة إلى أن هناك توترات بين ألمانيا وتركيا حاليا تتعلق بالاعتقال المثير للجدل للصحفي الألماني التركي دنيس يوجيل في إسطنبول، والإلغاء الجزئي لفعاليات ترويجية لساسة في الحكومة التركية بألمانيا بغرض حشد تأييد الجالية التركية للاستفتاء على التعديلات الدستورية، التي تهدف إلى تطبيق النظام الرئاسي في تركيا.

ويقدر عدد الأتراك الذين يحق لهم الانتخاب في ألمانيا بنحو 1.4 مليون تركي، وسيسمح لهؤلاء الأتراك بالإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء المثير للجدل خلال الفترة من 27 مارس الجاري حتى 9 ابريل المقبل.

المحكمة الدستورية بكوريا الجنوبية تبدأ مساءلة بارك

بارك غون هيه

سول – «وكالات»: قال متحدث باسم المحكمة الدستورية في كوريا الجنوبية، أمس الأربعاء، إنها ستفصل بشأن مساءلة الرئيسة بارك غون هيه غدا الجمعة.

ووافق البرلمان في ديسمبر على مساءلة بارك، وتم تجريدها من صلاحياتها لحين تفصل المحكمة في الأمر.

وإذا أيدت المحكمة مساءلة بارك وعزلها فلا بد من إجراء انتخابات خلال 60 يوما، في حين أنه إذا رفضتها فسيجري تنصيبها مجددا.

وقالت المتحدث بيه بو يون للصحافيين، إن الحكم سيعلن على الهواء عبر شاشات التلفزيون، رافضاً التعليق على ما إذا كان القضاة توصلوا إلى قرار.

واتهمت بارك بانتهاك واجبها الدستوري بالتآمر مع صديقتها تشوي سون سيل للضغط على شركات كبرى للإسهام في مؤسسات أنشئت لدعم سياستها، والسماح لصديقتها بممارسة نفوذ فيما يتعلق بشؤون الدولة.

ونفت كلتاهما الاتهامات الموجهة إليهما، ويتعين أن يصوت 6 على الأقل من 8 قضاة لصالح تأييد المساءلة حتى يمكن قبول القضية بعد تقاعد قاض تاسع في يناير، كان رئيسا للمحكمة التي تفصل فقط في قضايا دستورية.

فرار الآلاف من اشتباكات بين جيش ميانمار ومتمردين قرب حدود الصين

اشتباكات بين جيش ميانمار ومتمردين

قال مسؤول صيني إن آلاف الأشخاص فروا من اشتباكات جارية بين جيش ميانمار ومتمردين عرقيين على الحدود مع الصين، فيما يهدد القتال مساعي الزعيمة أونج سان سو كي للتوصل إلى سلام مع الأقليات.

وقتل نحو 30 شخصاً الإثنين، في هجوم شنه متمردون عرقيون من أصل صيني في بلدة لاوكاي الواقعة على مسافة 800 كيلومتر شمال شرقي يانجون المركز التجاري للبلاد مما دفع الآلاف للفرار إلى معسكرات داخل الصين.

ووقع الهجوم بعد اجتماع سو كي بوفود من جماعات عرقية مسلحة الأسبوع الماضي لإقناعها بالمشاركة في مؤتمر للسلام، وتولت حكومة سو كي السلطة قبل حوالي عام وتواجه تحالفاً لميليشيات في الشمال وتمرداً جديداً من الروهينجا ضد الاضطهاد المستمر منذ عشرات السنين في شمال غرب البلاد.

وقال المسؤول الحكومي الصيني الذي طلب عدم نشر اسمه لحساسية المسألة: «آلاف الأشخاص عبروا الحدود ودخلوا إلى الصين».

وقال مسؤول في الصليب الأحمر في ميانمار، إن «نحو 300 شخص قرب الحدود ما زالوا بانتظار نقلهم إلى مخيم للنازحين داخل البلاد في بلدة قرب لاوكاي».

«الناتو» مستعد لمساعدة الأفغان بعد الهجوم على مستشفى عسكري في كابول

كابول – «وكالات»: أكدت بعثة «الدعم الحازم» التي يقودها حلف شمال الأطلسي (الناتو) مجددا دعمها للمؤسسات الأمنية الأفغانية، في أعقاب هجوم دموي على مستشفى عسكري، في العاصمة كابول صباح أمس الأربعاء، طبقا لما ذكرته وكالة «خاما برس» الأفغانية للأنباء أمس الأربعاء.

وقال الحلف في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) «إننا نعلم بشأن التقرير حول الهجوم على مستشفى كابول ونراقب الوضع. إننا مستعدون لمساندة الأجهزة الأمنية الأفغانية».

وأضاف الحلف «أظهر المسلحون مرة أخرى عدم احترامهم على الاطلاق للإنسانية بعد هجومهم على المستشفى، إننا نقف مع الشعب الأفغاني ضد الإرهاب».

وتابع الحلف «ندين هذا الهجوم بأشد العبارات الممكنة».

وكان مسؤولون قالوا اليوم إن شخصين على الأقل قتلا وأصيب 25 خلال هجوم على المستشفى العسكري في العاصمة الأفغانية كابول.

وقال محمد إسماعيل قوسي المتحدث باسم وزارة الصحة العامة «حتى الآن تم نقل جثتين و25 مصاباً لمستشفى وزير محمد أكبر خان المجاورة». ويخشى المسؤولون من ارتفاع عدد الضحايا في ظل استمرار الهجوم على المستشفى. وقد تم وضع جميع المستشفيات في كابول على أهبة الاستعداد.

وبحسب ما قاله مسؤولون أمنيون فإن تبادل إطلاق النار بدأ الساعة التاسعة صباحا بالتوقيت المحلي (0430 بتوقيت غرينتش).

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع دولت وزيري إن الهجوم بدأ عندما فجر انتحاري نفسه بسترة ناسفة أمام بوابة مبنى المستشفى.. وأضاف «ثم دخل عدد غير معلوم من المتمردين الذين يرتدون زي الأطباء الأبيض المستشفى الذي يضم 400 سرير».

وأوضح أن بقية المهاجمين متواجدون في الطابقين الثاني والثالث بالمستشفى، يطلقون النار على القوات الأمنية الأفغانية التي طوقت المنطقة. كان تنظيم داعش أعلن أمس الأربعاء مسؤوليته عن الهجوم المستمر على المستشفى العسكري في كابول.

وأعلن التنظيم في بيان من سطر واحد نشرته وكالة «أعماق» التابعة له أن «مغاوير الدولة الإسلامية يهاجمون المستشفى العسكري في كابول».

شذرات

قطار التشريعات

1998 ، بشأن انشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي ، لدعم وتمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين ، ورفع قيمة المحفظة إلى 150 مليون دينار ، ومد العمل بها .

وجاءت نتيجة التصويت على المداولة الثانية لقانون الأحداث ، بموافقة 53 عضوا وعدم موافقة عضو واحد من اصل الحضور ، وعددهم 54 عضوا.

ونص البند الاول من المادة الاولى من الاقتراح بقانون من التعديل ، على أن «الحدث كل شخص لم يجاوز الثامنة عشرة من عمره» ، فيما عرف البند الثاني من المادة ذاتها الحدث المنحرف بانه «كل من أكمل السنة السابعة من عمره ، ولم يجاوز الثامنة عشرة وارتكب فعلا يعاقب عليه القانون».

ونص التعديل على المادة 15 بانه «لا يحكم بالاعدام ولا بالحبس المؤبد على الحدث واذا ارتكب الحدث الذي اكمل الخامسة عشرة ولم يجاوز الثامنة عشرة من العمر جناية عقوبتها الاعدام او الحبس المؤبد يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة».

اضافت المادة «واذا ارتكب الحدث جريمة عقوبتها الحبس المؤقت يحكم عليه بالحبس مدة لا تجاوز نصف الحد الاقصى المقرر قانونا للجريمة ولا يعاقب الحدث بالغرامة سواء اقترنت هذه العقوبة بالحبس او لم تقترن».

وجاء التعديل على الفقرة الاولى من المادة 39 انه «اذا تعدد المتهمون بارتكاب جناية وكان بينهم حدث او اكثر واخرون تزيد سنهم على ثماني عشرة سنيل أحيل الجميع الى المحكمة المختصة اصلا على ان تطبق احكام هذا القانون بالنسبة الى الحدث».

كما نص التعديل على الفقرة الثانية من المادة 60 انه «اذا حكم على المتهم باعتبار أن سنه جاوز الثامنة عشرة ثم ثبت بأوراق رسمية انه لم يبلغها رفعت النيابة العامة الامر الى المحكمة التي أصدرت الحكم لاعادة النظر فيه والقضاء بالغاء حكمها واحالة الاوراق الى نيابة الاحداث للتصرف فيه».

من جهة أخرى وافق المجلس بالاجماع على الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم «10» لسنة 1998 ، بشأن انشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي ، لدعم وتمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين.

ويهدف الاقتراح بقانون الى «زيادة رأس مال البنك الصناعي ، وتمديد العمل فيها ، فمنذ العمل بقانون محفظة البنك الصناعي في عام 1998 زاد اقبال الشباب الكويتي على العمل بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وقدمت المحفظة العديد من المساهمات التمويلية بما يخدم الاهداف المنشأة لأجلها».

ووافق المجلس على تأجيل التصويت على المداولة الثانية الى بداية الجلسة المقبلة للمجلس.

من جهة أخرى أكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ، ان على اعضاء المجلس ان يضعوا قضايا المرأة على رأس الأولويات التشريعية ، خاصة تلك التي تغطي الجوانب الادارية والمهنية والاجتماعية والأسرية المتعلقة بوضع المرأة.

وقال الغانم في تصريح صحفي ، بمناسبة يوم المرأة العالمي ، انه «عندما نالت المرأة الكويتية حقوقها السياسية قبل حوالي 12 عاما ، كنا ننتظر الى تلك العلامة التاريخية الفارقة ، كنقطة بداية لمسيرة أخرى طويلة تتعلق باستكمال حقوق المرأة ، على كافة الاصعدة الاجتماعية والوظيفية والأسرية والقانونية والاقتصادية».

واستطرد الغانم قائلا : «منذ ذلك التاريخ في عام 2005 ، وحتى الآن تحقق الكثير على الارض ، الا انه لا تزال هناك جوانب أخرى حقوقية وقانونية متعلقة بالمرأة لم يتم استكمالها ، وانه واجب على المشرع ان يركز جهوده لاستكمال تلك المسيرة».

أضاف الغانم ان «احتفال العالم بيوم الثامن من مارس كيوم للمرأة هو مناسبة لنا لكي نثمن عاليا تضحيات المرأة الكويتية في كافة المجالات ، بدءا من اسهاماتها في العمل العام ومجالات العلم والثقافة والمجتمع انتهاء بتقديم دمها شهيدة على ارض الوطن ، عندما سطرت نساء الكويت أروع الامثلة على التضحية والفداء الوطني».

وقال الغانم «لم تعد المرأة الكويتية هامشا مجتمعيا وفئة نوعية ينظر اليها بشكل استثنائي ، بل غدت متنا واساسا ولاعبا رئيسيا في المعادلة الوطنية الكويتية».

أضاف بهذا الصدد : «نحن في مجلس الامة وفي الأمانة العامة ، مستعرون بتمكين المرأة اداريا ومهنيا ، وتشعر بالفخر في وصول العنصر النسائي الى نسبة بلغت حوالي 50 بالمئة من موظفي الامانة العامة للمجلس ، بما فيها المناصب القيادية والاشرافية».

رفض نيابي

لقانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد والكشف عن الذمة المالية ، من عدمه.

وأوضح العزب ان المجلس شكل لجنة تحقيق في قضية حفظ البلاغات، مشيرا إلى أن اللجنة لم ترفع تقريرها حتى الآن.

أضاف : تحدثت في بداية دور الانعقاد عن هذه الهيئة وأن القانون لا يعطي صلاحيات كبيرة لوزير العدل، مؤكدا ان المسؤولية بلا سلطة هي ظلم محقق ، مستغربا كيف يمكن أن أساءل عن جهاز يستطيع أن يحفظ بلاغاته بنفسه دون الرجوع للوزير، واعتبر ان هذا يعد خللا في القانون.

وأكد ان القانون تشوبه عدم الدستورية، بمعنى أن هيئة مكافحة الفساد هي جهاز اداري تابع لوزير العدل ولا يمكن لأحد أن يفصله كأنه سلطة قضائية، وهذا لا يمكن أن يستمر في عهدي.

وقال : نمكن النيابة العامة بهذا الشأن بدلا من الهيئة التي تسلمها ذممنا المالية، وفيما يخص الأمين العام ، فقد سألت رئيس الهيئة عن سبب احالة الرميحي للتقاعد، وأوضح ان الاحالة للمصلحة العامة ، رغم انه هو من اختار الرميحي وبعد 8 شهور اختلف معه وعزله.

أضاف : معنى ذلك ان القانون مملكة خاصة، وهذا هو لدد الخصومة، مؤكدا انه ضد احالة الرميحي لكن لا أستطيع اعادته بسبب القانون ومن تاريخ 11/21 الى اليوم مجلس الأمناء لم ينعقد ، وروأتب تصرف وصفات تمنح ولا أملك تعديل القانون.

وفيما يخص قضية البلاغات ، قال الوزير ان القانون يؤكد على سرية البلاغات ، ومن حق رئيس الهيئة ان يحفظ البلاغ، لافتا الى ان القانون في كل دول العالم يمكن المبلغ وحمايته في تقديم البلاغ.

أضاف وزير العدل إذا كان لدى النائب بلاغ معين فليات به لي، لان القانون هذا بالذات لا يعنيني من قريب أو بعيد.

واعتبر النائب محمد الدلال ان رد وزير العدل المشرف على هيئة مكافحة الفساد، يمثل احدى صور الفشل الحكومي في مكافحة الفساد ، بسبب القوانين التي أصرت على إصدارها في السابق ، ونحن اليوم نجني حصاد هذه القوانين غير الجيدة.

ولفت الدلال إلى أن الرد جاءه يقول إن مجلس الوزراء طلب تشكيل لجنة تقصي الحقائق ، فيما يتعلق بتجاوزات الهيئة، لافتا إلى أن هناك نقاط كثيرة ليس لها علاقة بلجنة تقصي الحقائق.

أضاف ان الحكومة أرادت صياغة القانون حتى لا يكون لدى الهيئة مخالب ، والمجلس اتخذ قرارا بان يقدم تقرير من التشريعية بشأن الهيئة من تاريخ 3/7 وهذة شهر، مطالبا بتعاون الحكومة في هذا الشأن.

واكد الدلال ان القضية ليست خلاف مع مجلس الامناء ، ولكن على الصلاحيات الممنوحة لمجلس الأمناء.

من جهته قال النائب د. عبدالكريم الكندري إن تغيير القانون لإعطاء الوزير صلاحية مثل صلاحية الهيئة، أمر مرفوض ، وأن الوزير والهيئة يخضعان للرقابة النيابية.

بدوره رأى النائب رياض العدساني انه إذا كان وزير العدل يشرف على الهيئة ولا يستطيع انجاز أي أمر، فسنقدم قانونا بتعديل هيئة مكافحة الفساد بالحاقها الى مجلس الأمة.

إلى ذلك اعتبر النائب د. خليل عبدالله ان الوزير باستطاعته وقف الرواتب والمكافآت التي يتقاضاها هذا الجهاز، مؤكدا ان النيابة ليست خصما، لأنها مراقبة من قبل هيئة مكافحة الفساد.

الأثري: الطالبات

لإجراء اللازم لحالاتهن ، مشيرا الى أن سبب الحريق هو ماس كهربائي في وحدة التكييف أدى الى اشتعال النيران فيها.

وأكد انه فور اندلاع الحريق بادرت ادارة المدرسة بالاتصال بمركز الإطفاء ، الذي تواجد بدوره في المكان واستطاع اخماد الحريق بعد السيطرة عليه ، لافتا الى ان إدارة المدرسة قامت باتخاذ إجراءات الاخلاء الاحترازية بنجاح.

مصر: زواج

وتفاعل المغردون المصريون مع الخبر باكثر من طريقة مع زواج طارق عامر من داليا خورشيد ، خاصة وانهما كانا في فترة من الفترات مسؤولين عن إدارة أحد أهم الملفات الاقتصادية في مصر ، أثناء عمل داليا خورشيد في الوزارة.

واتهم العديد من المغردين طارق عامر بانه المسؤول عن تردي قيمة الجنيه المصري ، بعد قراره في نوفمبر الماضي بتعويم العملة وتحرير سعر الصرف، مؤكدين أن العلاقة بينه وبين داليا خورشيد بدأت قبل شهور ، وربما أثرت على طريقة إدارة الملف الاقتصادي في حينه.

على الجانب الأخر اعتبر بعض المغردين أن زواج داليا خورشيد وطارق عامر هو شأن شخصي ، ولا يجب أن يتم تناوله خارج السياق المحدد له.

الغريب في الأمر أن داليا خورشيد هي الزوجة الثالثة في تاريخ طارق عامر، وقد سبق لها الزواج مرة أخرى إلا أن علاقتها انتهت بالطلاق.

وبحسب صحيفة "اليوم السابع" المصرية فإن العلاقة العاطفية كشفتها نظرات ولفتات خاصة ، وثقتها كاميرات القنوات القضائية والصحف قبل عدة أشهر، وهو ما دفع الوزيرة والمحافظ إلى نفي وجود أي علاقة عاطفية بينهما. بيد أنهما انتظرا حتى خروج داليا خورشيد من الحكومة المصرية في التعديل الوزاري الأخير لإعلان خبر زواجهما.

السعودية: مقتل

باشرت دوريات الأمن بلاغاً عن الاشتباه بأحد النزلاء بشقق مفروشة بـ حي الريان بالرياض لإظهاره التأييد والانتماء لتنظيم داعش الإرهابي، وعند محاولة رجال الأمن القبض عليه بادر بالمقاومة وإشهاره سلاحاً كان بحمله بحوزته، مما اقتضى التعامل معه وتحييد الخطر الذي كان يمثله، مما أسفر عن مقتله دون تعرض أي شخص من الموجودين في المكان لأي أذى - ولله الحمد ، والقبض على شخص كان برفقته وضبط السلاح الذي بحوزته، وما تزال الجهات الأمنية تواصل إجراءاتها التحقيقية».

«الأمم المتحدة»

تشهير وادعاءات باطلة، وحذر الحسين من أن التشهير الذي تمارسه الإدارة الأمريكية الجديدة «بجماعات بأسرها مثل المكسيكيين والمسلمين»، إضافة الى «الادعاءات الباطلة» حول معدلات الجريمة المرتفعة بين المهاجرين من شأنها أن «تؤجج الإساءات الناتجة عن الخوف من الأجانب».

وقال المسؤول الدولي إن الاجراء يرقى من احتمالات القيام بعمليات ترحيل غير شرعية.

وأضاف ان «عمليات الترحيل تصل الى عمليات طرد جماعي واعادة قسرية في خرق للقانون الدولي»، مؤكدا على قلقه من تأثير ذلك على الأطفال و«العائلات التي سيتفرق شملها».

ومن المقرر أن يدخل الحظر الجديد حيز التنفيذ الجديد بداية من 16 مارس للتقليل من تعطل حركة السفر.

وكان القرار السابق أثار موجة من الاحتجاجات والاضطراب، شملت توقيف مسافرين عند الحدود الأمريكية.

وفي هجوم مباشر على شخص ترامب، قال المسؤول الأممي إنه شعر «بالذعر من محاولات الرئيس تخويف الصحفيين والقضاة وتحقيرهم».

واتهمت منظمات اعلامية رئيسية واخرى تعنى بحرية الصحافة ترامب بتهديد الصحفيين في تصرف غير مسبوق من رئيس لدولة بحجم الولايات المتحدة، بما في ذلك الإشارة الى الاعلام بوصفه «عدو الشعب».

محكمة مصرية

إعلاميا بقضية «شبكة عوفاديا».

وحسب تحقيقات النيابة، فإن المتهمين «أمدوا جهاز المخابرات العسكرية الإسرائيلية بمعلومات عن أماكن انتشار القوات المسلحة، ومقار الأجهزة والأكمنة الأمنية، والقائمين على الأنفاق والمتسللين عبرها، والعناصر المسلحة، وكافة الأوضاع والتحركات بمنطقة رفح بشمال سيناء، وذلك خلال الفترة من ديسمبر/كانون الأول 2006 وحتى مايو 2013، بقصد الإضرار بالمصالح القومية للبلاد مقابل أموال».

وأوضحت عريضة الإتهامات أن دائي عوفاديا، وأهارون دانون، ودانييل يعقوب، وشالومو سوفير، ومتهمين اثنين آخرين من عرب إسرائيل هما عبد الله سليم، وإبراهيم الرفيعي، المقيمين بمنطقة الفاكير ببئر سبع في إسرائيل، قد حرضوا بقية المتهمين على التخابر للإضرار بالأمن القومي المصري.

ويعتبر الحكم الصادر من محكمة جنايات العريش غير نهائي ويمكن الطعن عليه أمام محكمة النقض الأعلى درجة.

عشرات القتلى

الخلفية لمستشفى سردار داود خان، الواقع في منطقة وزير أكبر خان بقلب العاصمة الأفغانية كابول، لم دخل مهاجمون وشرعوا بإطلاق النار داخله».

وقال الجنرال داود وزيري الناطق باسم وزارة الدفاع الأفغانية، لـ«فرانس برس» «للأسف قتل أكثر من 30 شخصا وأصيب حوالي 50 بجروح في الهجوم اليوم غالبيتهم من المرضى والأطباء والممرضين إلى جانب أربعة مهاجمين».

وذكر شهود عيان لـ«العربي الجديد»، أن المهاجمين في داخل المستشفى كانوا ثلاثة، بينما رابعهم نفذ الهجوم في خارجها عند البوابة الرئيسية.

وقال طبيب نجا من الهجوم، إن «المهاجمين الذين كانوا في زي الأطباء، أطلقوا النار عشوائيا على كل المتواجدين داخل المستشفى، كما سمع دوي انفجارين» موضحا أن «الهجوم بدأ من الطابق الثاني بينما تمركز المسلحون فيه وفي الطابق الثالث». من جانبه، أكد المتحدث باسم وزارة الدفاع الأفغانية الجنرال دولت وزيري، أن «المستشفى العسكري تعرّض لهجوم مسلح، وأن القوات الخاصة دخلت إليه وحاصرت المهاجمين» كما سُمع دوي انفجارين داخل المستشفى. وفي وقت لاحق، أفادت مصادر أمنية لـ«فرانس برس» بانتهاء الهجوم بعد تبادل إطلاق النار طوال ست ساعات، إذ أكد المتحدث باسم الداخلية الأفغانية صديق صديقي للوكالة أن «الهجوم انتهى، وجميع المهاجمين قتلوا». وأدانت قوات حلف شمال الأطلسي (ناتو) العاملة في أفغانستان، الهجوم، وأكدت، في بيان، أن «الوضع تحت سيطرة القوات الأفغانية»، مشيرة إلى أن القوات الدولية تراقب الوضع معها. كما دان الرئيس الأفغاني أشرف غني، والرئيس التنفيذي للحكومة عبد الله عبد الله، الهجوم وأعربا عن استيائهما الشديد لمقتل مواطنين. وتبنى تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) الهجوم، وذكر في رسالة عبر موقع «تلغرام» أن «انغماسيين من الدولة الإسلامية يهاجمون المستشفى العسكري في كابول»، وفق ما أوردت «فرانس برس». كما أشاد بالهجوم بعض المؤيدين لحركة «طالبان»، عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وكان المستشفى العسكري نفسه قد تعرّض لهجوم مماثل، نفذته «طالبان» في العام 2013، وأدى إلى مقتل ستة أشخاص وإصابة العشرات.